اسم المقال: الصراع في ليبيا على دول الجوار: مصر والجزائر
اسم الكاتب: م.د. ورقاء محمد رحيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1410
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الصراع في ليبيا واثره على دول الجوار: مصر والجزائر

The conflict in Libya and its impact on neighboring countries: Egypt and Algeria

م.د ورقاء محمد رحيم•

الملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع النزاعات المسلحة في ليبيا من حيث الاسباب التي دفع الى تحول المظاهرات السلمية ضد النظام الليبي سريعاً الى نزاعات مسلحة مابين المتظاهرين وانصار النظام الليبي ، وحتى مع سقوط النظام الليبي بمقتل الرئيس اليبي السابق معمر القذافي لم تتوقف تلك النزاعات بل ازدادت، كما تحاول هذه الدراسة معرفة كيف اثرت تلك النزاعات على دول الجوار الليبي ومنها الجزائر ومصر وذلك من خلال دراسة اهم التهديدات الامنية والسياسية والاقتصادية على تلك الدولتين التي صاحبت مرحلة النزاعات المسلحة في ليبيا .

الكلمات المفتاحية: الصراع الليبي، الانعكاسات، دول الجوار الليبي.

Abstract

The current study attempts to shed light on the issue of armed conflicts in Libya in terms of the reasons that turned the peaceful demonstrations against the Libyan regime to armed conflicts between the demonstrators and the Libyan regime supporters ,Although the Libyan regime was over when the former Libyan President Muammar Gaddafi killed , those conflicts did not stop ,the increased instead what is more ,the study aims to find out how those conflicts affected the neighboring countries of Libya, including Algeria and Egypt, by studying the most important security, political and economic threats that accompanied the stage of armed conflicts in Libya

key words The Libyan conflict, repercussions, the neighboring countries of Libya

•مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

المقدمـة

شكلت الحالة الليبية انموذجا لتاثير التغيرات في الاوضاع الداخلية على مناطق الجوار الاقليمي فقد اثبتت التطورات الحاصلة في ليبيا تلك العلاقة الترابطية بين الداخل والاقليم . شهدت ليبيا منذ سقوط نظام القذافي عام 2011 انفلاتاً امنياً كبيراً وحالة لا استقرار ،فقد عانت ليبيا من ضعف وجود حكومة مركزية وانهيار الاجهزة الامنية التي كانت بعضها بالاساس ضعيفة خلال فترة حكم الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ، كما ان التنافس الاقليمي والدولي على ليبيا ساهم في حالة عدم الاستقرار في ليبيا مما ادى الى انتشار الجماعات المسلحة الارهابية، وقد انعكست حالة الاستقرار في ليبيا بشكل كبير على دول الجوار ومنها مصر والجزائر .

اهمية البحث: تعد التهديدات التي تاتي من خارج اطار الدولة من بين المواضيع استقطابا للبحث ، اذ اصبحت تلك التهديدات ذات اهمية قصوى لدى الباحثين وصناع القرار في الدول ، فلم يعد يقتصر النزاعات والصراعات التي تحدث داخل دولة معينة تؤثر على تلك الدولة بل تنعكس في كثير من الاحيان على محيطها الاقليمي والدولي بشكل او باخر ، ومن ثم فان الصراع الدائر في ليبيا منذ عام 2011 قد اثر على محطيها الاقليمي بشكل كبير ومن ابرز تلك الدول التي تاثرت هي مصر والجزائر بسبب طول حدود الدولتين مع ليبيا.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

- محاولة فهم الاسباب التي ادت الى ظهور الصراع في ليبيا منذ عام 2011 ولحد الان .
- معرفة انعكاسات النزاعات المسلحة الليبية على دول الجوار وتسليط الضوءعلى التداعيات والاثار الوخيمة المتعددة الجوانب التي حلفتها الازمة الليبية على دول الجوار ولاسيما مصر والجزائر .

مشكلة البحث : حصلت وتحصل في العديد من دول العالم ولاسيما دول عالم الجنوب نزاعات مسلحة داخلية ومن هذه الدول ليبيا بعد عام 2011، فهل تؤثر تلك النزاعات المسلحة الداخلية على محيطها الاقليمي ام تنحصر فقط على الساحة الليبية الداخلية ، ومن خلال هذا المشكلة ، تسعى هذه الدراسة الى الاجابة على التساؤلات الاتية:

1. "ماهي التداعيات العميقة للنزاع الليبي وحدود تاثيراتها على دول الجوار –الجزائر ومصر .

2. "ماهي اشكال التهديد المتدفق من البيئة الليبية الداخلية نحو دول الجوار – الجزائر ومصر .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الصراعات والنزاعات المسلحة التي دارت في ليبيا منذ عام 2011 شكلت بؤرة عدم استقرار وخطر على دول الجوار ولاسيما الجزائر ومصر .

الاطار المنهجي للبحث: ولاثبات فرضية الدراسة قسم البحث على ثلاث محاور،فضلاً عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي:

اولاً: اسباب الصراع المسلح في ليبيا بعد عام 2011

ثانياً: تداعيات الصراع الليبي على مصر

ثالثاً: تداعيات الصراع ليبي على الجزائر

اولاً: اسباب الصراع المسلح في ليبيا بعد عام 2011

لكل ظاهرة أو حدث سبب أو اسباب لحدوثه ، و في ليبيا ظهرت النزاعات المسلحة بعد الحراك الليبي عام 2011 ،وأسهمت مجموعة من العوامل الرئيسة وبدرجات متفاوتة في ظهور النزاعات المسلحة في ليبيا بعد عام 2011م ،وسيتناول المبحث الاتي:

1. الاحتجاجات الليبية وتدهور الوضع الامني بعد عام 2011: على عكس الاحتجاجات التونسية والمصرية كانت الاحتجاجات الليبية سلمية لمدة يومين فقط بعد ذلك تحولت المظاهرات إلى نزاعات مسلحة سواء بين المتظاهرين وبين القذافي وانصاره أو بين الجماعات أو الفصائل المسلحة التي تدعمها القبائل أو الجماعات الاسلامية في المرحلة التي تلت مقتل القذافي .

كانت بداية الأحتجاجات الليبية في مدينة بنغازي ،اذ خرج المتظاهرون مطالبين بالاصالح في 15شباط/فبراير 2011م ، وذلك تلبية للدعوات التي وضعها مجموعة من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي[1] و لقد كان واضحا مدى تأثر الناشطين الليبيين بالحراك التونسي و المصري اذ انطلقت النداءات ، عبر مواقع التواصل الاجتماعي " الفيس بوك" اطلقها نشطاء ليبيون من معارضة

[1] يوسف محمد الصواني ، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2013،ص119.

المهجر عبر صفحة بعنوان "انتفاضة 17 فبراير لنجعله يوم الغضب في ليبيا " ، عبر البيان عن ضرورة خروج الشعب للشوارع للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا، وتلخصت مطالب البيان حول اسقاط النظام و الحرية والكرامة و انشاء دولة الدستور والقانون ومحاسبة المجرمين الذين سفكوا الدماء[1].

وكانت العوامل السياسية والأجتماعية والأقتصادية والتهميش لبعض المناطق في ليبيا فضلاً عن اثر الانتفاضتين في تونس ومصر كافية لانتفاضة الشعب الليبي ضد نظام حكم القذافي، وكانت مظاهرات المدن الليبية في الشرق سلمية الا ان ردود فعل النظام العنيفة غير الاحتجاجات عن طابعها السلمي وحولها إلى انتفاضة مسلحة[2] ،وكما اقدم النظام على امور كثيرة الاستدراج المتظاهرين إلى اعتماد العنف ، اذ اتهم المتظاهرين في خطاب القاه في 22 شباط/فبراير بأنهم مدفوعون من قوى خارجية معادية لليبيا كما وصف المعارضة في كلمه امام مؤيديه في 15 اذار/مارس بانها مؤلفة من" المارقين وقطاع الطرق " ومن " الجرذان والخونة " "، ودعا من ثم إلى إعدام المتظاهرين طالبا من المؤيدين ، " تطهير ليبيا بيتاً بيتا"[3] ، وقد ادت خطاباته ، مع اختياره استعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين إلى تعبئة الرأي العام ضده في مختلف انحاء ليبيا ،اذ تخلى الليبيون عن خوفهم من النظام بالرغم من سمعته الوحشية ،لعجزه إلى حد بعيد عن السيطرة على الانشقاق في برقة[4].

إن تحول المظاهرات الليبية من سلمية إلى مسلحة أدى إلى حدوث انصهار بين كل المكونات المجتمعية في مواجهة كتائب القذافي ، وتسلحت قوى شعبية في هذه المواجهة من ابناء المناطق لاسيما في مدينة مصراته ومدينة الزنتان غرب ليبيا ، أما في شرق ليبيا فالميليشيات تأسست من جماعات اسلامية في

---

[1] زياد عقل ، عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(184)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، نيسان/ابريل 2011، ص72.

[2] دهام محمد العزاوي ، ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012ص24.

[3] نقلاً عن: موريال ميراك–فايساخ ، مهووسون في السلطة :تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011 ، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ، 2012، ص45.

[4] جورج جوفيه، المقاومة المدنية في ليبيا خالل الربيع العربي، في: المقاومة المدنية في الربيع العربي: الانتصارات والكوارث، تحرير:ادم روبرتس و مايكل ج.و ويليس مكاثي و تيمونثي غارتون اش،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط1،بيروت،2017،ص209.

الغالب ومنها من انشائها اخوان ليبيا [1] كما تشكلت في المدن المنتفضة ايضاً من اجل حماية السكان المحليين ومن اجل سد حاجاتهم المعاشية اليومية ، وفي سياق التصعيد الذي انتاب النزاع المسلح ما بين كتائب القذافي و المتظاهرين نشأت من الوحدات الصغيرة التي تم تشكيلها لصد هجمات قوات النظام كتائب ثورية كثيرة العدد ، ومجالس عسكرية نظمت نفسها في اطر محلية[2] .

وفي 17 اذار /مارس 2011م اصدر مجلس الامن القرار رقم 1973 بعد شهر من بداية المتظاهرات ، خول خلاله الدول المنضوية تحت لواءه باتخاذ اية اجراءات ضرورة لتطبيق منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا ، بالرغم من امتناع خمس دول عن (3)التصويت على القرار وهي (روسيا ،الصين ،المانيا، البرازيل والهند[3])، وقد سبق للامم المتحدة تبني قرار 1970الذي يطالب بإحالة القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية وفرض حظر على تصدير السلاح مع مطالبة بتجميد الموجودات العائدة لقبيلة القذافي ، ومنعه واسرته واعوانه من مغادرة البلاد ، وقد جاء هذا القرار بعدما طالبت المفوضية العليا للأمم المتحدة بإجراء تحقيق في القمع الذي مارسه النظام ضد المحتجين[4] .وقام حلف شمال الاطلسي (الناتو) بعملياته العسكرية التي اطلق عليها اسم " الحامي الموحد " في31 اذار/مارس من عام2011م و شارك فيها كل من الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، تركيا، بلجيكيا، بلغاريا، كنـدا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، رومانيا، اسبانيا، السويد، قطر، الامارات والاردن(،وقامت قوات حلف الناتو بضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الامداد الرئيسة لقوات القذافي[5] ، وادى التدخل الخارجي وحلف شمال الاطلسي في التظاهرات إلى احداث انشقاقات اجتماعية الناجمة عن الاستقطاب السياسي حول هذا التدخل اذ انقسم الليبيون بين أولئك الذين ايدوا التظاهرات المدعومة من الخارج، و أولئك الذين

---

[1] احمد الفيتوري، ليبيا في مهب الربيع العربي، في: مجموعة مؤلفين: التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011 ، الجامعة االمريكية، بيروت، 2016 ،ص71.

[2] فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة: عدنان عباس علي، ط1 ،مركز االمارات للدراسات والبحوث االستراتيجية، ابو ظبي ،2013 ،ص31.

[3] حنان علي ابراهيم الطائي و فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي: المغرب – الجزائر –تونس–ليبيا–موريتانيا، ط1 ،االكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،2015 ،ص10.

[4] كريم مرزان، ليبيا في تحول: من الجماهيرية الى الجمهورية؟ ، في:الشرق الاوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2016.،ص285.

[5] دينا شحاتة ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ،مجلة السياسة الدولية ، العدد(184) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة،نيسان/ابريل2016.

ساندوا النظام ، وواجهت العديد من القبائل معضلة اختيار إلى اي جانب يدعمون [1]. واعلن في 20 تشرين الاول/ اكتوبر عام 2011وبعد مرور قرابة شهرين على سقوط العاصمة طرابلس بيد قوات المعارضة والقاء القبض على معمر القذافي ، بعد قصف رتله الخارج من مدينة سرت من طيران حلف الناتو ليتم بعدها قتله على يد المتظاهرين [2].

ومع سقوط نظام القذافي وغياب الجيش والمؤسسات الامنية لم ترى القبائل سبيلاً لحماية نفسها وتنظيم شؤون حياتها الا من خلال انشاء العديد من الميليشيات المسلحة، كما ان بعض التنظيمات المتطرفة قد خرجت من بين احضان العديد من القبائل في المنطقة ومنها تنظيم(داعش)الارهابي[3] .وقد انبثقت جماعات عسكرية مناطقية متطوعة كانت تتمتع بشرعية في بداية المتظاهرات مثل (ثوار الجبل) و (ثوار بنغازي) و(ثوار مصراته)000 واكتسبت كفاءة قتالية وانتزعت شرعية سياسية ،فتكفلت في رأيها بالبقاء على الساحة ، للتأكد من نجاح التظاهرات وعدم عودة النظام السابق ، لكن التوسع العسكري الذي قامت به هذه المجموعات للعمل خارج فضاءاتها التي تكونت بالاصل منها ،خلق استياء لدى المواطنين في المناطق ،التي قاتلوا فيها أو حموها[4].

وان ظهور المليشيات المسلحة في المدن والقرى الليبية أسهم بشكل كبير في نشر الفوضى وتأزيم الوضع ، اذ شهدت ليبيا في تلك المدة انتشار ظاهرة الثأئر السياسي والعنف العسكري ، اذ جرت سلسلة اغتيالات لافراد كانوا يعملون في جهاز الامن الداخلي ، واخرون كانوا يعملون في اللجان الثورية التابعة إلى القذافي[5] ، بل تجاوزت مرحلة الاغتيالات ودخلت في مرحلة احتدمت النزاعات بين المدن الثائرة وتلك وتلك القبائل التي كان كان ابناؤها يشكلون العمود الفقري في الجهاز الامني التابع لنظام القذافي ، ومن

---

[1] يوسف محمد الصواني، تحرير:ريكاردو رينيه لايمونت، الربيع العربي :الانتفاضة والاصلاح والثورة،ترجمة :لطفي زكراوي،ط1،منتدى المعارف، بيروت،2013،ص150.

[2] سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورات العربية ،في:مجموعة باحثين ، حركات التغيير العربية :الريادة والمسار ،مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، 2013،ص97.

[3] ميلاد مفتاح الحراثي،الدولة الليبية :من الشخصنة الى المأسسة ،ط1، المكتبة العربي الحديث،الاسكندرية،2014،ص145-146.

[4] محمد نجيب بوطالب،الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر : دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2012، ص84-85.

[5] فولفرام لاخر، مصدر سبق ذكره، ص57.

اجل صد هجمات الكتائب الثورية ، نشأت هياكل مدنية –عسكرية في تلك المدن ،التي اتخذت ابان النزاع موقفاً مناصراً للنظام ، أو انها احجمت عن الاسهام في الاطاحة بالنظام[1] .

وشكل تدهور الأوضاع الأمنية احد ابرز الأسباب المحفزة لانتشار النزاعات المسلحة في ليبيا، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

- **عدم وجود مؤسسة امنية قوية**

إن من ابرز أسباب قيام النزاعات المسلحة في ليبيا بعد تظاهرات عام 2011م هو ضعف المؤسسات الأمنية التي كانت قائمة في النظام السابق وضعف توجه الادارة السياسية الجديدة نحو بناء مؤسسة أمنية قوية لاسيما في ظل توفر عنصر بشري ومادي، اذ ان قطاع الامن في ليبيا يواجه تحديات سياسية ومؤسساتية واقتصادية وشخصية؛ وذلك في ظل انتشار عدد كبير من المسلحين الذين تمسكوا باسلحتهم وعبروا عن استعدادهم لرفعها ضد الحكومة من اجل الحصول على النفوذ لجماعاتهم كما قد ظهرت جماعات مسلحة نتيجة لعداءات أو نتيجة لاضطهاد في ظل نظام القذافي [(2)]، وقد ترتب على عدم وجود مؤسسة قوية عدة نتائج اهمها [(3)]:

- سرعة انهيار الجيش وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن الأسلحة وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية، تسبب في انهيار الجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموماً، مما ترتب على ذلك فراغاً امنياً كاملاً.
- إنهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي تمثل نصف الأقليم الليبي تقريباً.
- حدوث انفلات أمنى شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة.
- انشاء اجهزة موازية للشرطة لسد الفراغ الامني تحت مسمى " اللجنة الأمنية العليا " وفروعها في المدن الليبية كافة.

---

[1] المصدر نفسه ،ص31.

([2]) هشام الشاوي ، المشهد السياسي والأمني الليبي ،تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، نيسان/ابريل 2013، ص6-7.

[(3)] عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي امنياً على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: قطاع الامن العربي في المرحلة الانتقالية، جامعة بنغازي، ليبيا،2014، ص3.

- انشاء وحدات موازية لكتائب الجيش تحت مسمى " الدروع أو قوات درع ليبيا" لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولعدم وجود هيكلية واضحة للجيش في بداية التظاهرات 17 شباط/ فبراير.

- انتشار السلاح بشكل كبير

شهدت ليبيا منذ قيام الأحتجاجات في شباط/فبراير من عام 2011م انتشار واستعمال السلاح بشكل كبير في مختلف مناطق البلاد ، فقد كان قرار النظام الليبي باستعماله العنف بشكل واسع دافعاً اساسياً لتسلح المعارضين والمتظاهرين الذين تمكنوا من الحصول على كميات كبيرة من السلاح الذي تركته قوات القذافي وراءها عندما انسحبت من بنغازي ، في حين تكفلت وحدات مسلحة اخرى في مدن الشرق بتدريب المتظاهرين وإمداهم بالسلاح ، وقد تعمد النظام بترك العديد من مستودعات الاسلحة غير مراقبة ليتمكن الناس من تسليح انفسهم على امل أن يؤدي ذلك إلى حرب أهلية ، أو على الأقل توفير الشروط لذلك [1]، فسرعان ماانطلق ابناء القبائل والمناطق النائية ، وابناء المدن والأرياف إلى المعسكرات لجمع السلاح وتخزينه ، أو استعماله، بحجه الذهاب إلى جبهات القتال، وكل كيان قبلي أو مناطقي اجتهد في كيفية جمع السلاح وحفظه لاستعماله في أوقات الحاجة ، وهذه رغبة طبيعية في مجتمعات القبيلة ومناطق الأطراف لإحساسها دائماً بالإضطهاد وتوقع العدو في كل اللحظات [2]، وقامت الجماعات المسلحة بمختلف اتجاهاتها بالاستيلاء على مخازن السلاح التي كانت مليئة بالذخائر وبمختلف اصناف السلاح ،اذ قُدر عددها بـ(87) مخزناً دمر منها (21) مخزناً في اثناء الاشتباكات [3] وتشير التقارير إلى ان ليبيا كانت تمتلك مع سقوط القذافي ملايين الاطنان من الاسلحة المتنوعة ، وهناك (6400) برميل من اليورانيوم المعالج جزئياً مخزنة في ليبيا، وامتلاكها (24,7) طن متري من غاز الخردل ، فضلاً ما بين (250—700) الف سلاح ناري متنوع [4]، واسفرت المظاهرات الليبية عام 2011م بشكل مباشر في زيادة انتشار الاسلحة والذخائر ، واصبح هناك اسواق خاصة لبيع الاسلحة الخفيفة والمتوسطة في العديد

---

[1] يوسف محمد الصواني، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، مصدر سبق ذكره، ص148-149.

[2] ميلاد مفتاح الحراثي، مصدر سبق ذكره، ص145-146.

[3] عبيد اميجن،انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا ،مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة،2014،ص3.

[4] Christopher s.chivvis, Jeffey martini, Libya after Qaddafi lessons &implication for the future ,Rand corporation ,California ,2014.p8-9.

من المدن الليبية [1]، وصرح مارت كوبلر مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا في حزيران/يونيو من عام 2016م بمجلس الأمن ان ليبيا تغمرها الأسلحة اذ تبلغ اعدادها نحو (20) مليون قطعة سلاح في بلد تسكنه 6 ملايين شخص ، وتشير التقديرات إلى ان من يحملون السلاح في ليبيا تتراوح اعدادهم بين 125 إلى 200 الف شخص [2]، ولا يقتصر حصول الليبيين على الأسلحة من خلال الاستيلاء على مخازن الأسلحة اثناء المواجهات مع قوات القذافي ، بل استطاع الليبيون من الحصول على الأسلحة من مصادر خارجية سواء من التحالف الدولي والدول الغربية أم من طريق بعض الدول العربية، وهذا يعني ان انتشار السلاح في ليبيا جاء بطريقتين، الأولى تتمثل في السيطرة على مخازن الأسلحة الليبية والثانية دخول الأسلحة من خارج ليبيا سواء كانت من دول عربية أم غربية.

يتضح مما تقدم إن المظاهرات التي حدثت في ليبيا عام 2011م مهما كانت الاسباب التي ادت إلى قيامها قد فتحت الباب لحدوث النزاعات المسلحة في ليبيا فأنهيار المؤسسات العسكرية التي في أصل كانت ضعيفة، وعدم وجود أو الإسراع في تشكيل مؤسسات لحفظ الأمن في البلاد خلال الايام الأولى لسقوط نظام القذافي تعمل على حفظ الامن وان انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه، أدى إلى تفاقم حدة النزاعات المسلحة بين الجماعات المسلحة أو حتى بين القبائل المؤيدة والمعارضة لنظام القذافي.

2_ انقسام السلطة بعد عام 2014

يمكن ان نصف عام 2014م بأنه الأوضح في الصراع على السلطة اذ انقسمت القوى المتصارعة جهوياً وايديولوجياً، وأصبح جغرافياً متقطعة الأوصال، والصراع والنزاع يتسع بين مكوناتها المحلية، وانضمت إلى النزاع مكونات سياسية واجتماعية وعسكرية محسوبة على نظام القذافي، كما اتضحت المعسكرات الاقليمية الداعمة لكل طرف في الصراع [3].

---

[1] ان.آر.جينزين ،جونزوايان مكولوم، الاتجار بالاسلحة عبر الانترنيت:تحليل الاتجار بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة عب الانترنيت في ليبيا ، مسح الاسلحة الصغيرة ،المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، 2017، ص26.

[2] نقلاً عن: خالد حنفي علي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات ، في: مجموعة باحثين، مسارات متشابكة: ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015،ص67.

[3] اسماعيل رشاد، دور الجماعة الاجتماعية والدينية في الصراع على السلطة في ليبيا، المركز الليبي للبحوث والتنمية، طرابلس ،2016، ص4.

وكان قانون العزل السياسي نقطة فاصلة في المرحلة الإنتقالية ، وعلى اثره تكاتفت كل القوى المتضررة من القانون من اجل منع اصداره، مما ادى إلى شق القوى السياسية المعارضة للقذافي التي تكاتفت خلال التظاهرات الليبية عام 2011م، واستغل اللواء المتقاعد خليفة حفتر• هذا الانشقاق ، واطلق في 16 ايار/مايو من عام 2014م، ما يسمى بـ " عملية الكرامة" في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخلياً واقليمياً (الارهاب) ، ثم اتسعت لتشمل اهدافاً سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية ،اذ طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام ، وتشكيل حكومة طوارئ ، واجراء انتخابات عامة ، لذا رأت بعض الجماعات الليبية إن عملية الكرامة ليست لمكافحة الإرهاب كما ادعى اللواء حفتر ، إنما كانت ترمي منع تصاعد هيمنة (الاخوان المسلمين ، والاحزاب السلفية ، والقوى الجهادية السابقة المنخرطة في العمل السياسي) [1]، بل ان بعض الآخر وصف ان تلك العملية ترمي إلى اعادة النظام السابق إلى السلطة مرة اخرى [2].

وفي المقابل، قامت المجموعات الاسلامية وكتائب مصراته بأطلاق عملية عسكرية مضادة سميت بـ" فجر ليبيا" في 13تموز/يوليو من عام 2014م أي بعد شهرين من بدء عملية الكرامة[3]، ومثلما سعت عملية الكرامة إلى السيطرة على بنغازي، استهدفت عملية فجر ليبيا منع خصومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس [4].

• خليفة حفتر: خليفة بلقاسم حفتر مواليد عام 1943م في اجدابيا، عسكري ليبي، انشق عن نظام العقيد السابق معمر القذافي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وعاد إلى ليبيا مع انطلاق التظاهرات الليبية في شباط/فبراير عام 2011م، وشارك في العمل العسكري والسياسي لاسقاط النظام الليبي، وتولى لمدة وجيزة قيادة جيش التحرير الذي اسسه المتظاهرون، وعينه عام 2015م مجلس النواب الليبي المنحل المنعقد في طبرق قائداً عاماً للجيش في ليبيا، ووافق على ترقيته إلى رتبة فريق، ينظر: احمد الفيتوري، مصدر سبق ذكره، ص76.

[1] خالد حنفي علي، ابعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، مصدر سبق ذكره، ص65.

[2] Nizar Sarieldin, The Battle for Benghazi:The limited of Stabilization by Militariy Means,Stiftung Wissenschaft and politic ,Berlin,2015,p.4.

[3] Floor El Kamouni-Janssen ,Iba Abdo ,Addressing Libya's multiple crises :when violent politics ,extremism and crime meet,in: the conflict Research Unit Policy Brief ,the Netherlands Instutite of International Relations, Hague,Holland,July,2015,p.3.

وكذلك ينظر: فجر ليبيا: رؤية تحليلية واستراتيجية، المركز المصري للبحوث والدراسات الامنية، القاهرة ،2015، ص4.

[4] كامل عبدالله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(205)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،تموز/يوليو 2016،ص152.

وبين تأريخ اطلاق العمليتين ، لم يؤد التوافق على اجراء انتخابات عامة جديدة في حزيران/يوليو من عام 2014م، بوساطة الأمم المتحدة ، إلى حل مشكلة الشرعية والتمثيل ، بل زادها تعقيداً [1]، وجرت الانتخابات وبنسبة مشاركة (18%) ، واسفرت نتائج الانتخابات عن تقدم قوى التحالف الوطنية ، ورفضت تيارات اخرى تلك النتائج ،ابرزها الأخوان المسلمين والتي يمثلها حزب العدالة والبناء ،التي لم تحصل سوى عشرين مقعداً من بين مائتين مقعد في البرلمان ، مما ادى إلى انقسام سياسي حاد ، وصل إلى حد رفض الاخوان المسلمين حل البرلمان المنتهية ولايته ، كما سحبوا نوابهم من البرلمان الجديد وضموهم للبرلمان السابق، لتنقسم ليبيا بين حكومتين وبرلمانيين ، احدهما في طرابلس بقيادة الاسلاميين ، والثاني البرلمان الجديد ،الذي اتخذ من مدينة طبرق في شرق ليبيا مقراً له [2]؛ بسبب سيطرة المليشيات المسلحة التابعة للتيارات الاسلامية على بنغازي وطرابلس والداعمة للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ،ومنعت انعقاد مجلس النواب في طرابلس لينعقد في مدينة طبرق [3]، وفي قرار مخالف للاعراف المعمول بها في ليبيا ،أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق ، وظهر في المشهد خليفة حفتر الذي شكل الجيش الليبي الموالي للحكومة التي اصبح مقرها في طبرق شرق البلاد والتي نالت اعترافاً دولياً واقليمياً [4]، وفي اثر ذلك رفعت حكومة طرابلس دعوى في المحكمة العليا تطعن في صحة اجراءات استلام وتسليم السلطة في طبرق، واستمر السجال ما يقارب ثلاثة اشهر؛وبسبب سيطرة الجماعات المسلحة التابعة لحكومة طرابلس على المحكمة الدستورية ، أصدرت المحكمة قراراً في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2014م،ينص على عدم صحة اجراءات نقل السلطة إلى حكومة طبرق ، بل ويقضي بحل البرلمان المنعقد في طبرق ، وبذلك اصبح البرلمان بحكم المنعدم ، وهو ما يعني اجراء انتخابات جديدة [5].

أما الحكومتان فتتمثل بالحكومة الليبية المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب في طبرق والتي انتقلت إلى مدينة البيضاء في شرق ليبيا لممارسة مهامها برئاسة (عبد الله الثني) وتمثل ليبيراليين وقوى قبلية في

---

(1) " داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2016، ص2.

(2) عبد الستار حتيتية، حروب المليشيات: ليبيا ما بعد القذافي، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة،2015، ص158.

(3) محمد عز العرب، تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط، في: مجموعة باحثين، مسارات متشابكة: ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص11.

(4) احمد سعيد نوفل واخرون، الازمة الليبية إلى اين ؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد(13)، الاردن، اذار/مارس 2017، ص10.

(5) Floor El Kamouni-jassen,op,cit.p.3.

الشرق، ومحافظين عسكريين سابقين وبعض أنصار نظام القذافي، في حين شكل البرلمان في الغرب حكومة تمثله سميت بحكومة الانقاذ الوطني برئاسة (عمر الحاسي)، ويمثل اسلاميين ولاسيما في مصراته وحلفائها من المدن الاخرى، أما الجنوب الليبي ظل تحت رحمة الجماعات المسلحة التي تتقاسم الولاء ما بين الشرق والغرب الليبي [1].

وتحول الانقسام السياسي إلى مواجهة مسلحة شاملة مع نزوع الاحزاب والنواب في كلا الطرفين إلى تأييد كل من عملية الكرامة أو فجر ليبيا وتبنيها، الأمر الذي ادى إلى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الامم المتحدة إلى ليبيا (طارق متري) الذي حاول التقريب بين القوى الليبية، واستبداله بالإسباني (برناردينو ليون) [2].

ومع هذا الانقسام السياسي الكبير الذي أوصل ليبيا إلى حافة التقسيم بين قسمين شرقي وغربي ، لكل قسم حكومته وبرلمانه الخاص به [3]، وفوضى السلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن انتاج مصالحة وطنية تؤدي إلى إعادة بناء أجهزة الدولة ، لاسيما الجيش والأمن ، وفرض سلطاتها على كامل البلاد، وفي ظل استياء شعبي من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني ،وانقسام اقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي ، وجد تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" بيئة ملائمة للظهور والانتشار ، [4] اذ انتشر عناصر التنظيم في ليبيا وخاصة في عام 2014م، بعد ان اعلنت جماعة " انصار الشريعة" المسيطرة آنذاك على مدينة درنة مبايعتها للتنظيم ، وفي عام 2015م، استطاع تنظيم الدولة الاسلامية " داعش" من السيطرة على مدينة سرت وعدتها عاصمة للدولة الاسلامية في شمال افريقيا ، مستفيدة من وجود حالة الاستياء بين ابناء المدينة التي كانت تعد معقلاً كبيراً لنظام القذافي [5].

---

[1] خالد حنفي علي، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانقاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد(205)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تموز/يوليو 2016، ص119.

[2] " داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص2-3.

[3] محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره ليبيا ما بعد القذافي: ازمة القوى الاسلامية وخيارات العنف، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،2019، ص16.

[4] داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص3.

[5] يسرى مصطفى واخرون، ادماج ثقافة حقوق الانسان والنوع الاجتماعي في المجال السياسي: بين خصوصية السياق واهمية الرهانات (ليبيا)، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان، تونس، 2017، ص5.

وادى التنافس السياسي بين الحكومتين وانتشار الجماعات المسلحة وخاصة المتطرفة منها إلى دخول ليبيا في حالة فوضى ، فكان لابد من ايجاد مخرج ينهي هذا الحال التي وصلت اليه ليبيا ، وتصدرت الأمم المتحدة الواجهة كوسيط أو طرف محايد يجمع بين الأطراف الليبية المختلفة فيما بينها من اجل ايجاد تسوية سياسية ليبية تحت رعايتها ولمنع انزلاق الأوضاع نحو الهاوية اكثر من ذلك، لذلك رعت الأمم المتحدة مجموعة من الاجتماعات في دول كالجزائر وتونس والمملكة المتحدة وسويسرا التي ضمت العديد من التيارات الليبية المختلفة ، وافضت إلى توصل المجتمعون إلى توقيع " الاتفاق السياسي الليبي" أو ما يسمى بـ" اتفاق الصخيرات" ، وذلك في مدينة الصخيرات المغربية في 17كانون الأول/ديسمبر عام 2015م [1]، اذ وقعت وفود عن المؤتمر الوطني العام بطرابلس ومجلس النواب المنعقد في طبرق ، والنواب المقاطعين لجلسات هذا المجلس ، فضلاً عن وفد من المستقلين وبحضور المبعوث الأممي إلى ليبيا (برناردينوليون) [2]، وقد نظم هذا الاتفاق مرحلة انتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً تنتهي بأنتخابات برلمانية بعد إصدار دستور جديد ، ويتم خلالها تشكيل حكومة الوفاق الوطني يرأسها رئيس مجلس الدولة ، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة من اعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد، والابقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في حزيران /يونيو من عام 2014م، ومقره طبرق [3]، ووفقاً للاتفاق اختير فائز السراج رئيساً للحكومة ورئيس المجلس الرئاسي في الوقت نفسه [4].

الا ان هذا الاتفاق لم ينهِ الخلاف بين الاطراف المتصارعة على السلطة ، وإنما افضى إلى إعادة تعقيد الصراع الداخلي ،اكثر مما اسهم في تسويته ،فللاتفاق مؤيدين ومعارضين في كلا الجانبين ،ومن ثم أدى إلى انشقاقات وصراعات داخل التحالف الواحد ، فعلى صعيد تحالف معسكر الكرامة المدعوم بالأساس من القبائل الشرقية والذي اعلن رفضه الاعتراف بالاتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه انشق عنه قائد اقليم برقة (ابراهيم الجصران) وقائد جهاز حرس المنشأت النفطية ، ودخل في تحالف عسكري مع مصراته ،أما على صعيد تحالف فجر ليبيا ، فقد شهد هو الآخر انقسامات

---

[1] احمد حلواني واخرون، حال الامة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2016، ص287.

[2] ليبيا: تعمق الانقسامات على واقع الافق السياسي المسدود، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص1.

[3] البر داغر واخرون، حال الامة العربية 2016-2017 الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة، تحرير: احمد يوسف احمد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص135.

[4] احمد سعيد نوفل واخرون، مصدر سبق ذكره، ص10.

على خلفية تباين المواقف من الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني ،اذ شهدت قبيلة مصراته اكبر داعم للتيار الاسلامي في ليبيا انقسامات بين مكوناتها السياسية والعسكرية مابين مؤيد للاتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق واخرين رافضين لهما [1]، غير ان هذه الانقسامات لم تمنع حكومة الوفاق الوطني من انفاذ اتفاق الصخيرات لاسيما في غرب ليبيا ، اذ اختار اعضاء هذه الحكومة (المجلس الرئاسي الليبي)الذي انبثق عن اتفاق الصخيرات ، وضمَ تسعة اعضاء ، يمثلون مناطق ليبية مختلفة ، ونالت حكومة الوفاق الثقة في 23شباط/فبراير من عام 2016م، بناءاً على تأييد مئة عضو من برلمان طبرق ، بعد فشل البرلمان اكثر من مرة في التصويت على الاتفاق [2]، وينبغي الإشارة هنا إلى ان توقيع الاتفاق جرى بضغط من القوى الدولية والاقليمية التي مورست على الأطراف السياسية الفاعلة خاصة في الغرب الليبي ، والتهديد بفرض عقوبات على رافضي حكومة الوفاق الوطني ، بل وقيام الاتحاد الأوربي بوضع ثلاث زعماء سياسيين يعارضون حكومة الوفاق الوطني تحت طائلة عقوبات الاتحاد الأوربي الاقتصادية وهو الغويل رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، ونوري ابو سهمين رئيس المؤتمر الوطني في طرابلس ، وعقيلة صالح رئيس البرلمان المعترف به في طبرق [3]، وهناك عدد من الاسباب التي دفعت برلمان طبرق إلى رفض منح الثقة لحكومة الوفاق، من أهمها ان البرلمان كان يرى ان الاتفاق لايرسم خريطة واضحة لاستبدال حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ، مما يفسح المجال لبقائها في السلطة دون رقابة، حتى بعد انتهاء تفويضها (مدته سنة واحدة)،ويمكن تمديدها حسب الاتفاق إلى سنتين [4]، كما تُعد المادة الثامنة محور الخلاف والرفض في طبرق والتي تقضي بنقل صلاحيات القائد الأعلى للقوات المسلحة من مجلس النواب إلى المجلس الرئاسي (الذي يتكون من اعضاء المؤتمر الوطني الليبي) واعادة تعيين شاغلي المناصب العسكرية والأمنية في البلاد من قبله، وبما ان اغلبية اعضاء المجلس الرئاسي

---

[1] عبد اللطيف حجازي، التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، الملف المصري، العدد(38)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول/اكتوبر 2017، ص8.

[2] خالد حنفي علي، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانقاذ، مجلة السياسة الدولية، العدد(205)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تموز/يوليو 2016، ص121.

[3] البر داغر واخرون، مصدر سبق ذكره، ص136، وكذلك: كامل عبد الله، مستقبل الصراع الليبي في ضوء تدخلات القوة الاقليمية، الملف المصري، العدد(38)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول/اكتوبر 2017، ص33.

[4] الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته، تقرير مجوعة الأزمات رقم(17)على الموقع الالكتروني http://www.criisisgroup.org ،2016/11/4، ص13.

من الموالين للتيار الاسلامي فأن منصب حليفة حفتر كقائد عام للجيش اصبح مهدداً في اية تسوية مقبلة ، وهو أمر رفضه حفتر بوصف ان ذلك يستهدف دوره وسلطاته [1]،لاسيما إن حكومة الوفاق قد خلت في تشكيلها من وجوده كوزير للدفاع ، الأمر الذي دفع البرلمان المتأثر بنفوذ حفتر إلى تجميد العمل بالمادة رقم (8) في الاتفاق ، بما يعني عملياً تعديل القيادة العسكرية ومراعاة وجود حفتر في منصب القائد للقوات المسلحة [2].

غير ان تشكيل حكومة الوفاق الوطني لم تؤدِ إلى انتهاء حالة التعدد الحكومي والانقسام السياسي ،وعلى اساس ذلك اصبح المشهد السياسي والامني الليبي في غاية التشظي والانقسام ، اذ هناك ثلاث حكومات تدعي كل منها الشرعية ففي الغرب الليبي هناك حكومتان :الأولى هي حكومة الانقاذ برئاسة عمر الحاسي ثم خليفة الغويل والتي انبثقت عن المؤتمر الوطني العام ، ومقرها في طرابلس،ولم تنل اعترافاً دولياً ،وحلت نفسها في 5 نيسان/ابريل من عام 2016م، لصالح حكومة الوفاق الوطني ، الا انها عادت بعد اشهر إلى الواجهة السياسية [3]، والحكومة الثانية : هي حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج المعترف بها دولياً ، أما الحكومة الثالثة ومقرها في شرق ليبيا، وهي الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الله الثني المنبثقة من مجلس النواب الذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً مؤقتاً له في الشرق [4]، وهناك جيشان ، أولهما بقيادة المشير خليفة حفتر في شرق ليبيا ، والآخر من تحالفات مليشيات جهوية وسلفية تابع اسمياً للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ويسيطر على اجزاء من مدينة طرابلس ، وكل منها تدعي الشرعية على الرغم ان معظم الليبيين والمجتمع الدولي يعترفون بشرعية قيادة خليفة حفتر لقيادة الجيش ، هذه النقطة بالذات دارت حولها خلافات كبيرة خلال المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة ، اذ أصرت قوات فجر ليبيا على استبعاد حفتر من قيادة الجيش بشكل كامل ، واتهمته اتهامات خطيرة في حين كان الطرف الآخر يصر على شرعيته ، محتجاً بأن البرلمان المعترف به دولياً هو من منحه تلك

---

[1] نقلاً عن: محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره، ص89.وكذلك ليبيا :الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الازمة، تقدير موقف، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الدوحة،2017، ص3.

[2] البر داغر واخرون، مصدر سبق ذكره، ص137.

[3] ايان ديفيس،دان سنيث، بيتر ويزمان ،النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ،في: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2017، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،بيروت،2018،ص124.

[4] ليبيا: تعمق الانقسامات على واقع الافق السياسي المسدود، ، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016،ص1-2.

الصفة [1]، فضلاً عن الجيشين هناك العشرات من الكتائب والمليشيات والقبائل المسلحة التي تسيطر على كثير من المدن والقرى الليبية في الغرب والجنوب [2].

ان ازدياد حدة الصراعات بين الفرقاء السياسيين ادى إلى دخول ليبيا في نزاعات مسلحة هدف كل فريق من خلاله إلى تعزيز مكاسبه على الارض وحسم الخلافات السياسية عبر الاداة العسكرية ؛بسبب تمسك كل منهم برؤيته ، دون وجود حل وسط يرضي جميع الاطراف[3]، وكانت من ابرز تلك النزاعات قيام قوات حكومة الوفاق الوطني بالهجوم على تنظيم القاعدة في مدينة سرت في عملية اسمتها بـ(البنيان المرصوص) لتعزيز وضعها الداخلي والخارجي ، وقد دامت تلك العملية سبعة اشهر انتهت بتحرير المدينة كاملاً من التنظيم في ايار/مايو من عام 2016م ، وبدعم من الطيران الحربي الأمريكي [4]، وكذلك النزاعات التي جرت ما بين قوات (ابراهيم الجصران) قائد اقليم البوقة والجيش الليبي بقيادة حفتر، وانتهت المواجهات بنجاح الأخير في السيطرة على منطقة الهلال النفطي • وطرد قوات الجصران منها في ايلول /سبتمبر من عام 2016م [5]، وكما ان قيام حكومة الانقاذ الوطني برئاسة الغويل وعدد من اعضاء المؤتمر الوطني العام في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2016م،بالهجوم المسلح والسيطرة على مقرات المجلس الأعلى للدولة في العاصمة ، وقد عدتها حكومة الوفاق الوطني بانها محاولة انقلابية [6].

.[6]

---

[1] حمزة يوسف، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2016، ص 64.

[2] احمد السيد النجار واخرون، حال الامة العربية 2017-2018: عام الامل والخطر، ط1، تحرير: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2018، ص99.

[3] سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(1)، جامعة ديالى،2017، ص158.

[4] الحسين الشيخ العلوي، لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2017، ص7.

• منطقة الهلال النفطي هي منطقة تحتضن أكثر من 60% من الاحتياطي النفطي الليبي وتضم اربعة موانئ نفطية رئيسة: موانئ السدرة ورأس لانوف والريقة والزويتينة، ينظر: ليبيا :الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الازمة، مصدر سبق ذكره، ص3.

[5] عبد اللطيف حجازي، مصدر سبق ذكره، ص8.

[6] محمد عبد الكريم احمد، مصدر سبق ذكره، ص46.

إن استمرار الخلافات بين الأطراف الرئيسة في المشهد السياسي الليبي لعدم تنفيذ الإتفاق السياسي الليبي بشكل كامل دفع الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها الأممي السابق(غسان سلامة) بطرح خريطة طريق للتوصل إلى اتفاق في ايلول/سبتمبر من عام 2017م ،تستند إلى ثلاث مراحل، هي: تعديل اتفاق الصخيرات كونه يمثل المرجعية الرئيسة للتسوية ، يلي ذلك عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف دمج جميع الفاعلين على الساحة الليبية في العملية السياسية بما في ذلك الجماعات المسلحة ، ثم اجراء استفتاء عام لاعتماد دستور جديد للبلاد في غضون عام يمهد الطريق لإجراء انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية في ليبيا ،وعلى الرغم من اهمية هذه الخطة ، الا ان هناك عقبات اعترضت تنفيذها ، في مقدمتها التنافس بين القوى الخارجية ، فضلاً عن الخلافات والانقسامات العميقة بين الأطراف الليبية المؤثرة بشأنها ، اذ تنظر النخب السياسية والعسكرية المتصارعة والمتنافسة على الصراع على انها مباراة صفرية محكومة بمبدأ الغالب والمغلوب، ويتخذ كل منها من السيطرة على الأراضي والموارد مصدراً لتعزيز سلطته وشرعيته المحلية ، كذلك من الصعوبات التي اعترضت تنفيذ هذه التسوية كثرة المواجهات والنزاعات الداخلية ، وانعدام الأمن ، وعدم توفر الدعم الدولي الكافي لتنفيذها [1].

وشهدت الأعوام التي تلت توقيع الاتفاقية العديد من النزاعات المسلحة بين الجيش الليبي التابع لحفتر وبين الجماعات المسلحة المؤيدة لحكومة الوفاق الوطني من أجل السيطرة على المدن والموانئ والمنشأت النفطية، اذ شهدت منطقة الهلال النفطي معارك من اجل السيطرة على تلك المنطقة الحيوية ففي 14حزيران /يونيو من عام 2018م ، قامت "سرايا الدفاع عن بنغازي " بوضع المنابع والموانئ النفطية التي انتزعتها من قوات حفتر بتصرف حرس المنشآت النفطية التابع لحكومة الوفاق الوطني [2].

ولم تقتصر النزاعات المسلحة على الموانئ والمنشأت النفطية بل حصل العديد من النزاعات المسلحة تمثلت في قيام الجيش الوطني بحصار بعض المدن المعارضة لحفتر، منها حي قنفودة في بنغازي اذ دام الحصار مدة سنتين، وكذلك مدينة درنة الشرقية التي استمر حصارها 12 شهراً[3]، وفي 4 نيسان/ابريل

---

[1] احمد السيد النجار واخرون، مصدر سبق ذكره، ص99.

[2] خريطة صراع النفط الليبي بين اللاعبين المحليين والدوليين،على الموقع الالكتروني www.arabic.sputniknews.com 2018/7/7

[3] ليبيا: احداث عام 2018، تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان، موقع منظمة حقوق الانسان الدولية الالكتروني http://www.hrw.org

من عام 2019م، اعلن خليفة حفتر عن قيام عملية عسكرية باسم " عملية الفتح المبين لتحرير طرابلس " ، وجرت معارك مابين الجيش الوطني الليبي وبين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، لم يعرف الى وقت كتابة البحث من المنتصر أو الفائز في هذه النزاع، ومن الواضح أنه لا توجد قوة عسكرية في ليبيا قادرة على فرض هيبيتها لمدة طويلة، فالنزاعات المسلحة لم تحسم الى هذه اللحظة لقوة معينة .

ويتضح مما تقدم ان التظاهرات الليبية عام 2011 هي احد العوامل الرئيسة لاندلاع النزاعات المسلحة الداخلية في ليبيا ، اذ عمل النظام الليبي على قمع المتظاهرين بالقوة مما ولد العنف المضاد من قبل المتظاهرين ، في الوقت نفسه لايمكن اغفال دور الموروث التاريخي في تهيئة بيئة ملائمة لاندلاع النزاعات المسلحة الداخلية ، اذ اعتمد الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي على سياسة حكم الفرد الواحد ومنع وجود تعددية سياسية وحزبية وعدم السماح بوجود معارضة سياسية ، كما اعتمد على سياسة تسيس القبيلة عن طريق تقريب بعض القبائل الموالية واعطائهم الامتيازات والمناصب الحكومة بلمقابل منع القبائل المعارضة من هذه الامتيازات وتعرضها للتهميش والاقصاء ولد حقد وضغينة بين القبائل الليبية، كما أدت الصراعات السياسية للوصول الى السلطة وتقاسمها الى اندلاع النزاعات.

ثانياً: تداعيات الصراع الليبي على مصر

تسبب تفكك الدولة الليبية في وضع البلاد في حالة فوضى وذلك منذ انهيار نظام معمر القذافي سنة 2011 اذ تناحرت عشرات المليشيات المسلحة بقوة مهددة بذلك منطقة شمال افريقيا بكاملها كما تسببت ايضاً حالة الفوضى في اضعاف الفاعليين السياسيين الليبيين المنبثقين من النظام القبلي وخلق فاعلين (الثوار) استمدوا شرعيتهم من مشاركتهم في الحراك ضد نظام القذافي[1] .ان وجود جماعات مسلحة منتشرة في جميع الاراضي الليبية مع وجود حكومة ضعيفة غير قادرة على ضبط الانفلات الامني وبناء مؤسسات امنية قوية قادرة على تحقيق الاستقرار فضلاً عن ذلك انقسام السلطة في ليبيا بعد عام 2014 الى حكومتين كل حكومة لديها جماعات مسلحة تابعة لها كل ذلك ادى ان يكون الصراع الليبي متعدي لنطاقه الجغرافي المحدود في الاقليم ، ومن ثم اثر على الدول الاقليمية ومن اهم تلك الدول مصر والجزائر .

[1] يحيى الزوبير ، الازمات الليبية والمالية :اي دور الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى حول: مالي –ليبيا مبادرات الخروج من الازمات اي افاق من اجل الاستقرار الجهوي ؟، لنادي الوطني للجيش ،الجزائر، 12كانون الثاني/يناير 2016،ص85,

تُعد مصر من اكثر الدول المجاورة لليبيا تاثراً بالصراع في ليبيا وما تلاها من تداعيات اقليمية ودولية ، والسبب الرئيسي في ذلك هو طول الحدود بين الدولتين والذي يزيد على(1000) كم مما سهل انتقال اللاجئين والمسلحين من جهة والعمليات التهريب والتجارة غير الشرعية ، انتقال العناصر ارهابية من جهة اخرى خروجا ودخولاً[1].

اما اهم الاثار السلبية للصراع في ليبيا على مصر فتتركز بالاتي:

1_ صعوبة السيطرة على المسارات الحدود المصرية الليبية

مع سقوط نظام القذافي عام 2011 واشتعال النزاعات المسلحة بين الاطراف المتناحرة على الساحة الليبية ادى الوضع الى نشؤء ازمات امنية متعددة في ليبيا لاسيما فيما يتعلق بالمناطق الحدودية الواسعة لليبيا والتي تبلغ طولها حوالي (4300)كليومتر ،كما تسبب الفراغ في السلطة وغياب القيادة السياسية الى توجه العديد من اطراف النزاع من قبل القبائل المتنافسة والكتائب السيطرة على المراكز الحدودية البعيدة عن المعاقل الثورية في بنغازي ومصراتة والجبال الغربية ولاتزال مناطق حدودية واسعة في ليبيا خارج سيطرة الحكومة الليبية ، اذ ان القوات المسلحة الليبيى لم تستطع السيطرة على مناطق التهريب والهجرة والتجار من والى ليبيا في المناطق الحدودية التي سيطرت عليها الميلشيات المسلحة والجماعات الخارجة عن القانون، وقد ادت السيطرة المحدودة من القوات الليبية على حدودها نتيجة لضعف الامن والسيطرة المتشددة من قبل الجماعات والقبائل المسلحة الى عدة مشاكل لجيرانها منها مشكلة التهريب والتجارة غير المشروعة بالبشر والمواد المخدرة والاسلحة [2] وحرية التنقل للمجموعات الارهابية التي اتخذت من ليبيا قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات والدعم اللوجستي لزعزعة الاستقرار في دول الجوار[3].

2_ تهريب السلاح من ليبيا الى مصر

يعد تهريب الاسلحة بين الحدود المصرية الليبية من اهم القضايا التي تشكل تهديداً على الامن القومي المصري ، اذ ان الاضطرابات سواء كانت في مصر خلال عامين 2011 و2012 او في ليبيا

---

[1] علي محمد فرج النحلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط ،عمان،2018،ص67.

[2] Peter cole ,Borderline chaos?:stabilizing Libya's perlphery ,the Carnegie paper ,Carnegie Endowment international peace Middle East Washington, October 2012,p.3.

[3] شريف يسرى، ص191,

بعد عام 2011 سمح بتدفق اعداد كبيرة من الاسلحة عبر الحدود سواء لاستعمالها في مصر او لانتقالها لمناطق اخرى كسوريا لتغذية النزاعات هناك، اذ في غضون ثلاثة اشهر التالية على الحراك الليبي وتحديداً في تشرين الاول/ اكتوبر عام 2011 القي القبض على خمس مجموعات من المهربين وهم ينقلون عتاداً من الاسلحة من ليبيا الى سيناء في مصر ، كما صادرت الحكومة المصرية في اذار/مارس عام 2012 (576) قطعة سلاح قادمة من ليبيا[1]، وان دخول الاسلحة الى مصر يؤدي الى تغذية ظاهرة الانفلات الامني في مصر .

3_ الانعكاسات الاقتصادية على مصر

ان سوء الاوضاع الاقتصادية في ليبيا انعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري ، ومن ابرز الانعكاسات الاقتصادية[2] :

أ. انخفاض حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر: اذ تشير الاحصائيات الى تراجع حجم البتادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد عام 2011 فهو لايتجاوز 3 مليار دولار في حين كان يبلغ نحو 10 مليار دولار ماقبل عام 2011،اذ تراجعت حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي بنسبة 75% في عام 2015.

ب. تفاقم ازمة العمالة المصرية:شكلت العودة الكبيرة للعمال المصريين الى بلدهم اعباء اضافية على كاهل الحكومة المصرية في ظل عجزها عن تأمين فرص العمل للعدد الهائل من العائدين ، اذ بينت الاحصائيات ان عدد العمال المصريين الذين يقيمون في ليبيا قبل عام 2011 تجاوز 3 مليون عامل مصري ، بينما بلغت اعداد العمالة المصرية العائدة من ليبيا بعد عام 2011 بـ 420 مصري .

ثالثاً: تداعيات الصراع ليبي على الجزائر

بعد انهيار النظام الليبي السابق شهدت الساحة الليبية تجاذبات خطيرة بسبب غياب سلطة اكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع ، وهو ما كرس لمظاهر امنية جديدة عمقت حالة اللامن وصبغ الازمة

[1] محمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية 2011-2014:صراع الحدود والامن والسياسة ، مجلة رؤية تركية، العدد3، مركز سنا للدراسات السياسية والاجتماعية ، تركيا، خريف 2014،ص55.

[2] علي محمد فرج النحلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017 ، رسالة ماجستير كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان،2018،ص69.

بطابع امني معقد بعد تحول الحراك الى نزاع مسلح وصل فيه عدد الضحايا الى حوالي 30000 قتيل مع تزايد مظاهر الانفلات الامني وتسليح المعارضة ، واصدار القرار الاممي 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين الذي زاد من درجة التعقيد والتشابك ، وهنا اكد الخبير الامريكي المحتص في الارهاب " دافيد غارتنشتيان" في مداخلته امام غرفة النواب بالكونغرس بان تدخل الناتو كان خطأ استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها رغم تحذيرات الجزائر واكد ان مخلفات تدخل الناتو امتد الى دول المجاورة كتونس والجزائر بل حتى مالي[1] .

ومن ابرز الانعكاسات السلبية على الجزائر بسبب للصراع في ليبيا هي:

1. تاثير الازمة الليبية على امن الحدود الجزائرية

ترتبط الجزائر بحدود برية شاسعة ، وهو ما يعرض الامن الجزائري للاختراق من عدة منافذ برية فليبيا تقاسم الجزائر 982كلم من الحدود المكشوفة ومن ثم تُعد مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة امنية ،اذ يتطلب تأمين الحدود اتفاقاً بين طرفي لضمان تنسيق المهام والاعباء الامنية وبسبب غياب الطرف الاخر في المعادلة الامنية الجزائرية – الليبية فان الجزائر تتحمل لوحدها هذه الاعباء ، ذلك يتطلب من الجزائر قدرات مالية وبشرية لتأمين حدودها وقد القت الازمة الليبية بضلالها على الموازنة العسكرية [2]، اذ تحتل الجزائر طبقا الارقام والاحصائيات المرتبة الاولى افريقيا والثانية عربياً في الانفاق العسكري ، فحسب احصائيات معهد استوكهولم الدولي لابحاث السلام ان الجزائر قد زادت من الانفاق العسكري بنسبة 85% منذ عام 2008 الى عام 2018 ،[3]ومن ثم فان هذا الزيادة ترهق الموازنة المالية للجزائر بشكل كبير وتأثر على بقية القطاعات الاخرى كالقطاع الصحي والتعليمي ....الخ

فمنذ عام 2011 قامت الجزائر بنشر مابين 30 الى 40 الف جندي على طول الحدود ، وتذكر دراسة لـ" بيار رازوكس " بعنوان " تاملات في الازمة الليبية " الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية

[1] عمر فرحاتي ويسرى اوشريف ، تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي في الجزائر ، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2016،ص110.

[2] عمر فرحاتي ويسرى اوشريف ، مصدر سبق ذكره، ص210.

[3] تقرير على موقع معهد ستوكهولم الدولي لابحاث السلام www.sipri.org

للمدرسة العسكرية ان اكثر من خمسة الاف حماة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدين على طول الحدود الجزائرية الليبية ويقومون بعمليات تمشيط مستمرة مدعومين بالقوات الجوية [1].

2. مشكلة النازحون واللاجئون من ليبيا

منذ بدأ النزاعات المسلحة في ليبيا واللاجئون يتوافدون من ليبيا الى دول الجوار هربا من تدهور الاوضاع الامنية ، واكدت احصائيات نشرتها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في حزيران /يونيو عام 2016 ان عدد الليبين الذين نزحوا نحو الجزائر منذ عام 2011 يقارب 40 الف شخص ، في حين تؤكد مفوضية الامم المتحدة للاجئين ان نحو 32 الف لاجيء ليبي يقيمون في عدة محافظات جزائرية لاسيما المحافظات الجنوبية والشرقية ، لكن اغلبهم يقيمون كنازحين بدون وثائق رسمية بحسب السلطات الجزائرية .وان قضية اللاجئين قد اثرت على الجانب الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي الجزائري لاسيما ان الجزائر لاتستقبل فقد لاجئين من ليبيا وحسب بل كل الفارين من النزاعات في الساحل[2].

3_ انتشار وتنامي الجريمة المنظمة

ساعدت الاوضاع الامنية والسياسية المتردية والصعبة بعد الاطاحة بنظام القذافي على دخول ليبيا في مرحلة فراغ سياسي وامني ومؤسساتي جعل منها دولة هشة او دولة في طريق الفشل والانهيار ، وهذه الاوضاع عادة ما تعد الارض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة وهو ما اصبح يهدد امن الجزائر لاسيما في ظل شساعة الحدود بين البلدين ، اذ تشير الاحصائيات الى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها وتزايد نشاط الهجرة السرية ، فهذه المناطق الحدودية اصبحت تستخدم ايضاً كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك الجماعات الارهابية وشبكات الجريمة وتهريب المخدرات والتي لها روابط بمنطقة الساحل الافريقي[3].

---

[1] عمار صيغة ، الجزائر بين ريح الربيع العربي وارهاصات الحراك الشعبي ، https//bit .ly/2fmov2g

[2] تراكة جمال وعموري نسيمة، التهديدات السياسية والعسكرية للازمة الليبية وتداعياتها على الامن الجزائري ، مجلة متون ،العدد 4، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة مولاي طاهر سعيدة ، الجزائر،2017،ص623.

[3] سليم بوسكين ، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، الجزائر،2015،ص168-169.

4_ انتشار الارهاب وتشجيع حركات التمرد

اثر سقوط نظام معمر القذافي استغلت العديد من الجماعات الارهابية كتلك المرتبطة بتنظيم القاعدة حالة من الانفلات الامني لتوسع من انشطتها في ليبيا وقامت جماعة انصار الشريعة والعناصر المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بشن هجمات، واستغلت غياب السلطة الحاكمة في كثير من انحاء البلد لتجتمع بالشبكات الارهابية الاخرى العاملة في شمال افريقيا والشرق الاوسط ، من اجل تخطيط انشطتها وتنسيقها ، وبداية من صيف عام 2015 اصبح تنظيم " داعش" الارهابي وجود رسمي في ليبيا [1].وقد تواصل تنظيم داعش الارهابي مع الجماعات المسلحة الاخرى الموجودة في العمق الافريقي مثل بوكو حرام والطوارق وحركة تحرير ازواد ، واصبحت عملية تجنيد المسلحين تتم في الجنوب الليبي الذي اصبح الملاذ الامن للجماعات المسلحة[2] ، فالبيئة الليبية تشكل مصدر مغذياً لحركات التمرد في الجوار الاقليمي ، ففي ظل النزاعات المسلحة الليبية ازدات مخاوف الجزائر من تحريك ملف الطوارق لاستغلال الوضع وخلق جماعات مسلحة ومعارضة من طوارق الجزائر مع ما يحمله من تأثير سلبي امنياً وسياسياً[3] .

- **الخاتمـــــة والاستنتاجات**

شهدت ليبيا كبعض الدول العربية مثل مصر وتونس مظاهرات سلمية ضد النظام السياسي القائم الا ان مايميز ليبيا عن بقية هي تحول المظاهرات السلمية الى نزاعات مسلحة مابين المتظاهرين والنظام السياسي الليبي القائم بقيادة معمر القذافي ، وعلى الرغم من سقوط النظام الليبي ومقتل معمر القذافي الا ان النزاعات المسلحة استمرت لسنوات عديدة لعدة اسباب بعضها يتعلق بضعف الحكومات الانتقالية في ادارة البلاد اذ لم تعمل على حل الجماعات المسلحة ومنع انتشار السلاح وبناء مؤسسات امنية قوية قادرة على مسك زمام السلطة ، ومما زاد من حدة تلك النزاعات هو الإنقسام السياسي، اذ توجد داخل ليبيا حكومتان ، واحدة في الشرق الليبي والأخرى في الغرب ، وأصبحت اغلب الجماعات المسلحة تعمل تحت أطار الحكومتين ،

[1] ميدل ايست اونلاين ، ليبيا ...مع الجماعات الارهابية لا دولة http:llwww.midlle-east-online.com

[2] محمد سليمان الزواوي،التداعيات الاقليمية االازمة الليبية ، مجلة رؤية تركية ، ربيع 2014، ص26.

[3] تراكة جمال وعموري نسيمة، مصدر سبق ذكره،،ص624.

النتائج المتوصة اليها:

1. تشكل الصراعات والنزاعات المسلحة احدى اخطر الظواهر التي لها محدداتها السياسية والاقتصالدية والاجتماعية والثقافية.
2. لم تتوقف تاثير تلك الصراعات في في مختلف المجالات بليبيا فقط بل تعددت حدود اقليمها لتصل الى الدول المجاورة لها مخلفة في ذلك انعكاسات سياسية وامنية وانسانية سلبية على تلك الدول .
3. شكلت ازمة ليبيا ابعاد متعددة على الدول المجاورة لها امنية كتهريب السلاح والمسلحين ونحريض المعارضة الداخلية ، وانسانية كتدفق اللاجئين المهاجرين ، فضلاً الى الابعاد السياسية والاقتصادية ، مما يشكل تهديداً للامن القومي لهده الدول في السيطرة على الاوضاع المتأزمة فيها .

Sources:

1. "ISIS" and the pretexts of a Western military intervention in Libya, the Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2016.
2. Ahmed Al-Sayed Al-Najjar and others, The State of the Arab Nation 2018-2017: The Year of Hope and Danger, 1st Edition, Edited by: Ahmed Youssef Ahmed and Nevin Massad, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2018.
3. Ahmed Al-Fitouri, Libya in the Blow of the Arab Spring, in: Authors' Group: Political Developments in Arab Countries since 2011, American University, Beirut, 2016.
4. Ahmad Halawani and others, The State of the Arab Nation 2016-2015: The Arabs and a New Year of Danger, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2016.
5. Ahmed Saeed Nofal and others, The Libyan Crisis, Where to?, Center for Middle East Studies, Issue (13), Jordan, March 2017

6. Christopher s.chivvis, Jeffey martini, Libya after Qaddafi lessons &implication for the future ,Rand corporation ,California ,2014.p8-9.
7. Floor El Kamouni-Janssen ,Iba Abdo ,Addressing Libya's multiple crises :when violent politics ,extremism and crime meet,in: the conflict Research Unit Policy Brief ,the Netherlands Instutite of International Relations, Hague,Holland,July,2015.
8. Nizar Sarieldin, The Battle for Benghazi:The limited of Stabilization by Militariy Means,Stiftung Wissenschaft and politic ,Berlin,2015.
9. Peter cole ,Borderline chaos?:stabilizing Libya's perlphery ,the Carnegie paper ,Carnegie Endowment international peace Middle East Washington, October 2012.
10. Salim Bouskin, Transformations of the Regional Environment and Their Implications for Algerian National Security 2014-2010, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Biskra, Algeria, 2015.
11. Sana Abdullah Aziz Al-Tai, The position of the United States of America on the Arab revolutions, in: A group of researchers, Arab Change Movements: Leadership and Path, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2013.
12. Abdel Latif Hegazy, Tribal and Political Interactions and Interactions in Libya, The Egyptian File, Issue (38), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, October/October 2017.
13. Abdel-Sattar Hetytia, Militia Wars: Post-Gaddafi Libya, Treasures for Publishing and Distribution, Cairo, 2015.
14. Al-Bar Dagher and others, The State of the Arab Nation 2017-2016 The Vicious Circle: Sustainable Conflicts and Fatal Breakthroughs, Editing: Ahmed Youssef Ahmed, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017.

15. Al-Hussein Sheikh Al-Alawi, The Game of Balances in Libya and Paths to Political Accord, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2017.
16. Ali Muhammad Faraj Al-Nahli, The Libyan Crisis and Its Repercussions on Neighboring Countries 2017-2011, Master's Thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2018.
17. Ali Muhammad Faraj Al-Nahli, The Libyan Crisis and Its Repercussions on Neighboring Countries 2017-2011, Master's Thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2018.
18. Ammar Soleh, Algeria between the winds of the Arab Spring and the signs of the popular movement, https://bit.ly/2fmov2g
19. Ashour Shawael, Security Repercussions of the Arab Spring on Libya: A Reality and Vision, a paper presented to a conference: The Arab Security Sector in the Transitional Period, University of Benghazi, Libya, 2014.
20. Daham Muhammad Al-Azzawi, Libya from the Leader's Coup to the People's Revolution, 1st Edition, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2012
21. Dina Shehata and Maryam Waheed, Engines of Change in the Arab World, International Politics Journal, Issue (184), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April/April 2016.
22. George Jouvet, Civil Resistance in Libya during the Arab Spring, in: Civil Resistance in the Arab Spring: Triumphs and Disasters, Editing: Adam Roberts, Michael J. W. Willis McCathy and Timonthy Garton Ash, Press Company for Distribution and Publishing, 1st Edition, Beirut, 2017.
23. Hamza Youssef, The Challenges of State Building in Libya 2015-2011, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, 2016.
24. Hanan Ali Ibrahim Al-Tai and Fouad Ali Wahhab, Cases and Studies in the Political Affairs of the Maghreb Countries: Morocco - Algeria -

Tunisia – Libya – Mauritania, 1st Edition, Academics for Publishing and Distribution, Amman, 2015.

25. Ian Davis, Dan Snaith, Peter Wezeman, Armed Conflict and Instability in the Middle East and North Africa, in: Arms, Disarmament and International Security, Yearbook 2017, Center for Arab Unity Studies, Stockholm International Peace Research Institute, Beirut, 2018.
26. Ismail Rashad, The Role of the Social and Religious Group in the Struggle for Power in Libya, The Libyan Center for Research and Development, Tripoli, 2016.
27. Khaled Hanafi Ali, Dimensions and Efforts to Settlement the Libyan Conflict from the Perspective of Conflict Sensitivity, in: A Group of Researchers, Intertwined Paths: Managing Complex Internal Conflicts in the Middle East, Regional Center for Strategic Studies, Cairo, 2015.
28. Khaled Hanafi Ali, The Libyan Crisis between the Incentives of Settlement and Obstacles to Rescue, International Politics Journal, Issue (205), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, July 2016.
29. Khaled Hanafi Ali, The Libyan Crisis between the Incentives of Settlement and Obstacles to Rescue, International Politics Journal, Issue (205), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, July 2016
30. Libya Dawn: Analytical and Strategic Vision, The Egyptian Center for Research and Security Studies, Cairo, 2015.
31. Libya: Events of 2018, the report of the International Organization for Human Rights, the website of the International Human Rights Organization, http://www.hrw.org
32. Map of the Libyan oil conflict between local and international players, on the website 2018/7/7www.arabic.sputniknews.com

33. Middle East Online, Libya...with terrorist groups, not a state http: llwww.midlle-east-online.com

34. NR Jenzen, Johnswayne McCollum, Internet Arms Trafficking: Analysis of the Internet Trafficking in Small Arms and Light Weapons in Libya, Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2017.

35. Obaid Amigen, The Spread of Libyan Weapons and Security Complexities in Africa, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2014.

36. Omar Farhati and Yousra Osharif, The Repercussions of the Libyan Crisis on National Security in Algeria, Algerian House for Publishing and Distribution, Algeria, 2016.

37. Report on the Stockholm International Peace Research Institute website www.sipri.org

38. Sadad Mouloud Sabaa, Political instability in Libya: a study of internal and external factors, Journal of Legal and Political Sciences, Issue (1), University of Diyala, 2017.

39. Taraka Jamal and Amuri Nassima, Political and Military Threats to the Libyan Crisis and Its Repercussions on Algerian Security, Matoun Magazine, Issue 4, Faculty of Social Sciences and Humanities, University of Moulay Taher Saida, Algeria, 2017.

40. The Libyan Political Agreement and the need to reformulate it, Crisis Group Report No. (17) on the website, 2016/11/4, http://www.criisisgroup.org

41. Wolfram Al-Khar, The Cracks of the Libyan Revolution: Acting Forces, Clusters and Conflicts in the New Libya, translated by: Adnan Abbas Ali, 1st Edition, Emirates Center for Studies

42. Ziad Akl, The Militarization of the Uprising: Internal Failure and External Interference in the Libyan Jamahiriya, International Politics Journal, Issue

(184), Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April 2011.